



Distr.
GENERAL

A/38/475
20 October 1983
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون
البند ٦٢ (ى) جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

الترتيبات المؤسسية المتعلقة بعملية نزع السلاح

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأحالة تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لحوث نزع السلاح إلى
أعضاء الجمعية العامة ، وذلك وفقا للفرع رابعا من قرار الجمعية العامة ٩٩/٣٧ كفا، المؤرخ
في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ .

مرفق

تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٣ - ١	أولا - مقدمة
٥	٩ - ٤	ثانيا - تنفيذ الفرع رابعا من القرار ٩٩/٣٧ كاف
٦	٩١ - ١٠	ثالثا - تقرير عن أنشطة المعهد
٨	٢٢ - ١٩	ألف - تنظيم العمل وأساليبه
		باء - العلاقات القاء سياسات منظومة الاسم
٩	٢٤ - ٢٣	المتحدة
		جيم - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية ووسائل
١٠	٢٧ - ٢٥	الاعلام
١٠	٩١ - ٢٨	دال - تنفيذ برنامج البحوث
١٠	٤٠ - ٢٨	١ - مجموعة بحوث نزع السلاح
		٢ - دراسة عن اقامة قاعدة بيانات بشأن
١٢	٥٣ - ٤١	نزع السلاح
١٦	٦٢ - ٥٤	٣ - مخاطر نشوب حرب نووية غير مقصودة ...
١٧	٦٦ - ٦٣	٤ - أمن الدول وتخفيض مستويات الاسلحة
١٩	٦٨ - ٦٧	٥ - نزع السلاح
١٩	٧٢ - ٦٩	٦ - الوضع بشأن نزع السلاح
		٧ - المؤتمر الاول لمديرى معاهد بحوث
٢٠	٩٠ - ٧٣	نزع السلاح
٢٤	١٣٦ - ٩٢	هـ - الأنشطة الحالية
		١ - نشاء صندوق دولي لنزع السلاح لاغراض
٢٥	١٠١ - ٩٤	التنمية

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٦	١٠٥ - ١٠٢	٢ - القانون الدولي لنزع السلاح
٢٨	١٠٨ - ١٠٦	٣ - نزع السلاح والحق في الأمن
٢٩	١٠٩	٤ - تحديد الأسلحة
		٥ - تجريد منطقة البلقان من الأسلحة
٢٩	١١٦ - ١١٠	النووية
٣٠	١٢٠ - ١١٧	٦ - الأسلحة الكيميائية
		٧ - التكنولوجيات الجديدة في ميدان
٣٠	١٢٣ - ١٢١	الأسلحة التقليدية
		٨ - المناطق الخالية من الأسلحة
٣١	١٢٤	النووية : ثبت بالمراجع
		٩ - دليل موجز عن بعض المصادر
٣١	١٣٠ - ١٢٥	الأساسية لنزع السلاح
		١٠ - مؤتمر معاهد بحوث نزع السلاح
٣٢	١٣٦ - ١٣١	الأوروبية
٣٣	١٤٣ - ١٣٧	واو - الاستنتاجات

أولا - مقدمة

١ - دعت الجمعية العامة ، بقرارها ٩٩/٣٧ كالفقر رابعا ، المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ ، مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين عن تنفيذ ذلك القرار وعن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد .

٢ - وفيما يلي فقرات منطوق القرار المتعلقة بهذا التقرير :

"ان الجمعية العامة ،

...

٣ - تقرر :

(أ) ان على معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح :

١ ' ان يعمل كمؤسسة مستقلة تؤدي اعطالها بترابط وثيق مع ادارة شؤون نزع السلاح ؛

٢ ' ان يكون منظما بطريقة تكفل الاشتراك على اساس سياسي وجغرافي منصف ؛

٣ ' أن يواصل القيام ببحوث مستقلة في نزع السلاح وما يتصل به من قضايا الأمن ؛

٤ ' أن يأخذ توصيات الجمعية العامة بعين الاعتبار الواجب ؛

(ب) أن يقوم المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح التابع للأمم المتحدة العام بمهمة مجلس ادارة المعهد ؛

(ج) ان يكون مقر المعهد في جنيف ؛

(د) أن تمويل أنشطة المعهد بتبرعات من الدول والمنظمات العامة والخاصة ؛

٤ - تدعو الحكومات الى النظر في التبرع لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ؛

٥ - ترجو من الأمين العام أن يزود معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بالدعم الاداري وخلافه ؛

.../...

٦ - ترجو من مجلس الإدارة ان يضع النظام الاساسي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على اساس الولاية الحالية للمعهد ، بحيث يتسنى تقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين .

٣ - ويقدم هذا التقرير عملاً بالقرار الآنف الذكر .

ثانياً - تنفيذ الفرع رابعاً من القرار ٩٩/٣٧ كاف

٤ - بدأ نفاذ الوضع الجديد لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ابتداءً من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ . وأصدر وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم تعميماً لهذا الفرض (ST/IC/83/9) .

٥ - واجتمع المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح التابع للأمين العام ، بوصفه مجلس أمناء المعهد ، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٦ الى ١٦ ايلول /سبتمبر ١٩٨٣ ، وفيما يلي جدول أعماله :

١ - تقرير المدير عن عمل المعهد ؛

٢ - مشروع النظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ؛

٣ - برنامج البحوث للفترة ١٩٨٤ / ١٩٨٥ ؛

٤ - المبادئ والسياسات النازمة لأنشطة المعهد وعطيته ؛

٥ - تمويل أنشطة المعهد .

٦ - وورد في تقرير الأمين العام عن أنشطة المجلس الاستشاري (A/38/467 ، الفرع ثالثاً) ، وصف لأنشطة مجلس الأمناء في دورته الأولى ، بما في ذلك المقررات والتوصيات المعتمدة .

٧ - وفيما يلي البلدان التي استجابت لدعوة الجمعية العامة ، وقدمت مساهمات الى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح : استراليا ، وفرنسا ، وكندا ، والنرويج .

٨ - وتحفظ أموال المعهد في حساب خاص انشأه الأمين العام وفقاً للأنظمة والقواعد المالية للأمم المتحدة . ويقوم المراقب المالي للأمم المتحدة بجميع مهام المالية والمحاسبة اللازمة للمعهد ، بما في ذلك الحراسة على أموال المعهد . كما يعد ويحقق حسابات المعهد السنوية . وتخضع عطيات المعهد المالية للأنظمة والقواعد المالية للأمم المتحدة وللسياسات المالية التي أرساها الأمين العام . كما تخضع أموال المعهد للتدقيق من قبل مجلس مراجعي الحسابات للأمم المتحدة .

.../...

٩ - وأقر مجلس الأمناء أيضا في دورته الاولى نص مشروع النظام الأساسي للمعهد الوارد في تقرير الأمين العام عن المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح (A/38/467 ، الفرع ثالثا) ، المرفوع الى الجمعية العامة في اطار البنود ٥٠ (ى) ، و ٦٢ (ى) '٣' و ٦٣ (ز) .

ثالثا - تقرير عن أنشطة المعهد

١٠ - قد انشئ معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ ، في الاطار الادارى لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، وذلك كترتيب مؤقت الى حين انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة المكسرة لنزع السلاح (انظر قرارات الجمعية العامة ٣٣/٧١ كاف المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٨٣/٣٤ ميم المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ١٥٢/٣٥ هـ المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠) .

١١ - وفي عام ١٩٨١ انشئ مجلس استشاري يضم سبعة عشر عضوا وتتمثل ولايته في :
" (أ) مساعدة مجلس أمناء معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث في ضمان احراز تقدم في سبيل تحقيق أهداف معهد بحوث نزع السلاح ، مع مراعاة الاهداف المحددة في قرارى الجمعية العامة ٣٣/٧١ كاف و ٨٣/٣٤ ميم ومع ملاحظة التوصيات المقدمة من المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح ؛ (ب) والمساعدة في تحديد اولويات البحث وفي تخطيط وتشغيل معهد بحوث نزع السلاح ؛ (ج) واسداء المشورة بشأن امكانيات جمع التبرعات .

١٢ - ويضم المجلس الاستشاري : خمسة أعضاء من المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح التابع للامين العام ؛ وأربعة أعضاء من مجلس أمناء معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ؛ وثلاثة اختصاصيين معينين من قبل المدير التنفيذي لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث بالتشاور مع الامين العام ؛ ومن أعضاء بحكم وظيفتهم ، هم : رئيس المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح ؛ ورئيس مجلس أمناء معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ؛ والامين العام المساعد لمركز الامم المتحدة لنزع السلاح ؛ ورئيس هيئة نزع السلاح ؛ ورئيس لجنة نزع السلاح او ممثل عنها .

١٣ - وعقد المجلس الاستشاري لمعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح دورته الاولى في مقر الامم المتحدة في نيويورك في ٥ ايار/مايو ١٩٨١ ودورته الثانية في ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ . واعتمد برنامج البحث التالي ، الذى تم اقراره فيما بعد من قبل مجلس أمناء معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث :

- (أ) مرجع بحوث نزع السلاح ؛
- (ب) دراسة أولية عن إنشاء قاعدة لبيانات نزع السلاح ؛
- (ج) منع وقوع حرب نووية غير مقصودة ؛
- (د) أمن الدول وتخفيض مستويات التسليح ؛
- (هـ) نزع السلاح ؛
- (و) التفاوض بشأن نزع السلاح ؛
- (ز) العلم والتكنولوجيا من أجل نزع السلاح ؛
- (ح) الدعوة إلى عقد مؤتمر لمعاهد الأبحاث بشأن نزع السلاح ؛
- (ط) إنشاء صندوق نزع السلاح لأغراض التنمية .

١٤ - فضلا عن ذلك ، أعرب المجلس عن الأمل في أن ينجز قبل انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، معظم مشاريع البحث الموافق عليها . ورأى المجلس أيضا أنه ينبغي ألا يعتمد برنامج بحوث طويل الأجل إلا بعد الدورة الاستثنائية الثانية كي يغدو في الامكان أخذ نتائج تلك الدورة في الاعتبار ، وبوجه خاص ، أحكام البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي ينتظران تعتمده الدورة .

١٥ - ولم يتمكن المجلس الاستشاري من الاجتماع في عام ١٩٨٢ نظرا لانتها* ولاية اعضا* المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح التابع للأمين العام في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ .

١٦ - ونظر المجلس الاستشاري لدراسات نزع السلاح التابع للأمين العام في كلتا دورتيه لعام ١٩٨١ في مسائل برنامج اعمال معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح واساليب عمله . وقام مدير المعهد في كلتا الجلستين بالادلة ببيانات وبالاجابة على الاسئلة .

١٧ - وقام مجلس امناء معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، في دورته لعام ١٩٨١ ، بدراسة المسائل المتصلة بانشطة وتصريف اعمال معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، وذلك على اساس الوثائق المقدمة من مدير هذا المعهد الاخير . وأيد مجلس امناء معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث برنامج البحوث واساليب العمل التي كان قد وافق عليها المجلس الاستشاري .

١٨ - وأحاط مجلس امناء معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث علما في دورته المعقودة في ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، بتقرير مقدم من المدير عن انشطة معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح .

.../...

الف - تنظيم العمل واساليه

١٩ - في إطار برنامج البحوث الموافق عليه ، يستعين المعهد بخدمات الخبراء والافراد او منظمات البحوث ، او ينمي التعاون معهم ، في سبيل تنفيذ البرنامج . ويتصل المعهد بمن يراه مؤهلا للاشتراك في مشاريع البحث كل على حدة ، ويحدد إطار البحث ، ثم يستعرضه بعد ذلك توطئة لانتهاج المؤلف من اعداده واصداره ونشره . وهكذا يجري ضمان استقلال المعهد في تنفيذ برنامج عمله . وقد نظر ولا يزال ينظر بعناية في مقترحات التعاون الواردة من الخارج .

٢٠ - وبجانب وجود عدد ضئيل جدا من الموظفين - معظمهم من الاداريين ، يعتمد معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح اعتمادا كبيرا على العقود القصيرة الأجل المتصلة بالمشاريع ، في تنفيذ برنامجه للبحوث . ونظام التوظيف هذا ، المعد من اجل برنامج البحوث والمصمم على اساس كل مشروع على حدة ، يتيح اللجوء الى الخبرة الفنية المرموقة المتاحة داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها على حد سواء ، والاستعانة بها . وقد ساهم هذا الاسلوب ايضا في الجهود التي يبذلها معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح في سبيل توسيع نطاق علاقاته واتصالاته مع المعاهد الاخرى والخبراء ، الافراد الاخرين ، في جميع انحاء العالم . وتجري الاستفادة على نحو كامل من خدمات الامم المتحدة القائمة .

٢١ - وفي ضوء اهداف المعهد وولايته ، انشئت وحدات البحث التالية : (أ) نزع السلاح العام الكامل ؛ (ب) الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل ؛ (ج) الاسلحة التقليدية ؛ (د) تطبيق اتفاقات نزع السلاح ؛ التحقق ؛ (هـ) النفقات العسكرية ؛ نزع السلاح والتنمية ؛ (و) اجهزة نزع السلاح ؛ (ز) قاعدة بيانات نزع السلاح ؛ (ح) والعلاقات الخارجية ؛ والمنشورات ، والادارة .

٢٢ - والمقصود من ورقات البحث التي ينتجها معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، هو اصدارها ونشرها على نطاق واسع . وجميع هذه الورقات تستعرض وتدرس دراسة نقدية ، اولا ، من قبل موظفي المعهد وغيرهم من الخبراء المدعويين . ثم يأخذ المؤلف الورقة في الحسبان الآراء والاقتراحات المبداء اثناء هذا الاستعراض ، ويضع الورقة ، في شكلها النهائي لنشرها . ويذكر في التصدير الخاص بكل منشور من منشورات معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح الاجراءات المتبعة في اعداد الدراسة ووضعها في صيغتها النهائية كي يكون مفهوما ان المؤلف هو المسؤول عن محتوى الدراسة بالرغم من اجرائها في إطار برنامج بحوث معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح وبناء على مبادرته . ومع ذلك ، فان

المعهد هو الذي يتحمل مسؤولية البت فيما اذا كانت الدراسة جديدة بالاصدار والنشر ؛ دون ان يتخذ أى موقف بشأن الآراء التي يعبر عنها مؤلفو دراسات المعهد .

باء - العلاقات القائمة مع مؤسسات منظومة الامم المتحدة

٢٣ - اقام معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح علاقات وثيقة مع اجهزة ومؤسسات منظومة الامم المتحدة الاخرى ، المهمة بنزع السلاح . ويعمل مدير معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح باتصال مستمر وثيق مع المدير التنفيذي لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث وموظفيه ، حيث يباشر في هذا الاطار معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح المهام المنوطة به كمعهد مستقل استقلالاً ذاتياً . ويجرى الاحتفاظ بعلاقات عمل طيبة مع وكيل الأمين العام لإدارة شؤون نزع السلاح بالامم المتحدة وموظفي هذه الإدارة . وعقدت جلسة عمل مع المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وظل الاتصال المستمر قائماً مع موظفي اليونسكو بشأن المشاريع ذات الأهمية المشتركة . كما اقيم تعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومع منظمة العمل الدولية ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، وجامعة الامم المتحدة . وقد اشترك معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح في الفريق المخصص لنزع السلاح والمشارك بين الوكالات . وفي الدورة التي عقدتها لجنة الاعمال المشتركة للامم المتحدة لبحث الاعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، وكذلك في اجتماعات لجنة التنسيق الإدارية ، ذات الصلة بأعمال المعهد .

٢٤ - وأقيمت علاقات عمل مثمرة جداً مع الأمين العام المساعد ، وأمين لجنة نزع السلاح ، والممثل الشخصي للأمين العام . وفي ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨١ ، التقى مدير معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح كلمة ايام لجنة نزع السلاح ، فاطلع اعضاء تلك الهيئة على اهداف المعهد وبرنامجها للبحوث ؛ كما اجريت اتصالات مع الوفود لدى لجنة نزع السلاح .

جيم - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام

٢٥ - خاطب موظفو المعهد والباحثون المشاركون في برنامج معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح مؤتمرات المنظمات غير الحكومية ، والجمهور الاكاديمي ومثلي وسائل الاعلام حول مواضيع تقع ضمن نطاق اختصاص المعهد . كما اجري عدد من المؤتمرات الصحفية والمقابلات الفردية في جنيف ونيويورك ومدن أخرى .

٢٦ - وصدرت بيانات صحفية بشأن أنشطة متنوعة من أنشطة المعهد ونتائج البحوث التي تم الاضطلاع بها .

٢٧ - وتم اعداد عدة مواد خاصة لاستعمالها من جانب المنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام (موجزات للدراسات وأدلة مصادر) ، واعتبرت هذه المواد مساهمات من جانب معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في حملة نزع السلاح العالمية التي شنتها الأمم المتحدة . وتم توزيع نشرتين من منشورات المعهد على نطاق واسع على المنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام هما مجموعة بحوث نزع السلاح ومخاطر وقوع حرب نووية غير مقصودة لاشتغالها على مواد مرجعية أساسية حول موضوعات تهمها .

دال - تنفيذ برنامج البحوث

١ - مجموعة بحوث نزع السلاح

٢٨ - ان هدف المعهد من اعداد " مجموعة بحوث نزع السلاح " هو أن يتيح لكل أولئك الذين يتحملون مسؤوليات في ميدان نزع السلاح وللأفراد الآخرين المهتمين بالأمر - من دبلوماسيين ومسؤولين وأكاديميين وصحافيين وأعضاء في المنظمات غير الحكومية والطلاب - عملاً مرجعياً ذا قيمة علمية كبيرة يكون في الوقت نفسه أداة عمل عملية .

٢٩ - وهناك سببان رئيسيان للاهتمام يكمنان وراء جمع مجموعة البحوث . الأول هو أن مشاكل نزع السلاح ينبغي أن تعالج بكليتها . وهذا يعني أن مجال الدراسة ينبغي أن يكون واسعاً الى أبعد حد ممكن . ولذلك تقرر أن تدرج في مفهوم نزع السلاح مسائل تتصل بنزع الطابع العسكري والحد من الأسلحة وتخفيضها وتنظيمها وتحديد ها ، وأن تؤخذ في الاعتبار جميع البيانات المتصلة بالسلم والحرب ، وسباق التسلح والأمن . والسبب الثاني للاهتمام هو وجوب أن تكون مصادر المعلومات متنوعة قدر الامكان ، ولذلك بذلت جهود لجمع مجموعة نموذجية من المراجع المتصلة بالوثائق الرسمية والبحوث العلمية والمعاهد البحثية من جميع أرجاء العالم .

.../...

٣٠ - وكان اختيار الفترة التي ينبغي أن تغطيها مجموعة البحوث أمرا صعبا لأن الرغبات في هذا الصدد متناقضة فيما بينها . ففي سبيل اعطاء صورة وافية عن البحوث في مسألة نزع السلاح ، من الضروري اختيار فترة طويلة الى حد ما . ولكن ذلك يستتبع خطر جعل مجموعة البحوث واسعة الى حد الافراط أو على غاية من الانتقائية . وتمثل الفترة التي تم اختيارها في النهاية وهي فترة عقد نزع السلاح الأول ١٩٢٠ - ١٩٨٠ حلا وسطا بين هذه المتطلبات المتناقضة . وتوجد للفترة السابقة لعام ١٩٢٠ بضع ببليوغرافيات شاملة يشار الى كثير منها فهي مجموعة البحوث .

٣١ - وتقسم مجموعة البحوث الى ثلاثة أقسام رئيسية :

أولا - مواد البحث

ثانيا - الوثائق والدراسات

ثالثا - معاهد البحوث .

٣٢ - ويشمل الجزء الأول الأعمال المرجعية من ببليوغرافيات ودلائل مرشدة لبحوث وحوليات رئيسية ومنشورات دورية ومجموعات .

٣٣ - أما الجزء الثاني والأطول فيتضمن وثائق ودراسات رسمية ذات طبيعة علمية . ويضم باب الوثائق الاتفاقات والاتفاقيات والمعاهدات والصكوك الدولية الأخرى التي تتصل بنزع السلاح ، والقرارات الرئيسية الصادرة عن الجمعية العامة ، وتقارير اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر لجنة نزع السلاح ولجنة نزع السلاح ، والأمين العام للأمم المتحدة ، بالإضافة الى وثائق مؤتمرات بلدان عدم الانحياز ، والاتحاد العسكري ، والدول . ويورد باب الدراسات أبرز الكتب والمقالات والتقارير والرسائل الجامعية (الاطروحات) . وقد تم استكمال الطرق العادية في جمع الببليوغرافيات - أي الرجوع للببليوغرافيات المتخصصة ومصنفات الكتب ، دراسة المنشورات - باستبيان موجه الى المعاهد المعنية بمشاكل نزع السلاح أو ، على نطاق أعم وأوسع ، بمسائل الأمن .

٣٤ - وترد الوثائق والدراسات مرتبة تحت عناوين تطابق موضوعات المناقشات والمفاوضات في هيئات نزع السلاح الرئيسية في الأمم المتحدة وكذلك موضوعات البحوث الجارية . وتثبت الاحالات المرجعية بين الأبواب لتجنب التكرار . وترد في كل باب أو باب فرعي قائمة بالوثائق والدراسات حسب السنة وبعد ذلك بالترتيب الابجدي لأسماء المؤلفين . وحيث يكون عدد الاشارات في أية سنة ضخما تجمع بضع سنوات معا والا استغنى عن الترتيب حسب السنة كليا مقابل وضع قائمة مرتبة بالترتيب الابجدي . ويرد في بدايات معظم الأبواب موجز بالأحداث السابقة للفترة قيد النظر وبيانات للبحوث .

٣٥ - ويتضمن الجزء الثالث من المجموعة قائمة بالمعاهد ومراكز البحوث . والمعاهد والمراكز التي يورد ذكرها هي تلك التي ردت على الاستبيان المرسل اليها من المعهد والتي تبلغ عنها البعثات الدائمة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف . ويتضمن الاستبيان المرسل من المعهد أسئلة تتصل بهيكل المعاهد وكذلك أسئلة عن بحوثها وأنشطتها التعليمية ، والندوات الدراسية التي تعقدتها وعن منشوراتها وما الى ذلك . وجميع المواد الواردة في المجموعة مقدمة ، في جميع الحالات ، من المعاهد نفسها أو بواسطة البعثات الدائمة .

٣٦ - وتقسم المعاهد الى فئتين :

(أ) المعاهد الدولية الواردة اسمائها بالترتيب الابددي ؛

(ب) المعاهد الوطنية الواردة اسمائها حسب البلد وبالترتيب الابددي .

٣٧ - ويرد فهرس بالمؤلفين لتسهيل استعمال المجموعة .

٣٨ - ان مجموعة بحوث نزع السلاح هو النشرة الأولى للمعهد ، وهي نتيجة جهد مشترك بذله البروفيسور جان - بيير كوت بمساعدة دومينيك ريمون (مركز دراسات وبحوث نزع السلاح في باريس) ؛ والبروفيسور جان - فرنسوا غيلهوديس بمساعدة غسان الجندى (مركز دراسات الدفاع والأمن الدوليين في باريس) ؛ وشنتال دى جونستون اودرات (معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح) . وتعاونت مكتبة الامم المتحدة في جنيف تعاوناً قيماً . وعرضت المخطوطة على بضعة خبراء أخذت تعليقاتهم في الاعتبار وساعدت قدر الامكان في تصحيح الاخطاء والاغفالات التي لا مناص من حدوثها في نشرة من هذا النوع . وقد مدت دار نشر الاكاديمية في جمهورية رومانيا الاشتراكية ساهمة كبيرة أثناء المرحلة النهائية من صياغة المجموعة وقامت ايضا بطباعتها .

٣٩ - ومجموعة البحوث متوافرة كأحد منشورات المبيع الصادرة عن الأمم المتحدة (١) وذلك باللغتين الفرنسية والانكليزية ، وقد وزعت على الوفود في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وعلى أعضاء لجنة نزع السلاح .

٤٠ - ويجرى استكمال المجموعة بأحدث البحوث بالتعاون مع جامعة غرينوبل بفرنسا ومع مكتبة الامم المتحدة في جنيف بحيث تضم جميع المواد حتى عام ١٩٨٣ .

٢ - دراسة عن اقامة قاعدة بيانات بشأن نزع السلاح

٤١ - أدركت الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك منظمات ومؤتمرات دولية كثيرة أخرى

.../...

أن نشر المعلومات عن سباق التسلح وعن الجهود الجارية بذلها في مجال نزع السلاح هو أمر على جانب عظيم من الأهمية بالنسبة لجهود نزع السلاح ذاتها وذلك بسبب الطبيعة العالمية للاهتمامات المتصلة بنزع السلاح .

٤٢ - وأكدت الجمعية العامة ، بانشائها المعهد ، على حاجة المجتمع الدولي إلى الحصول على معلومات عن المشاكل المتصلة بنزع السلاح تكون أكثر تنوعاً وكماً .

٤٣ - ولم تتواجد حتى الآن أية هيئة متخصصة جمعت لديها كل المعلومات المتصلة بسباق التسلح ونزع السلاح جمعاً منتظماً واتيحت مباشرة لجميع الأشخاص المهتمين . وبالرغم من وجود بضع قواعد بيانات تتضمن بعض المواد المتعلقة بهذه الموضوعات فإن المعلومات المتوافرة غير كافية كمّاً ونوعاً . ولذا فإن توسيع جهود نزع السلاح والحاجة إلى جعل الرأي العام العالمي واعياً لهذه القضية ، وضرورة ضمان الوصول إلى أتم ما يمكن من المعلومات المتعلقة بسباق التسلح ونزع السلاح ، كلها ، أمور تدعو إلى وضع نظام يقوم على التكنولوجيا الحديثة ويكون قادراً على جمع وتجهيز ونشر المعلومات المتعلقة بهذه المسائل .

٤٤ - وتتألف الدراسة المتعلقة بإنشاء قاعدة بيانات بشأن نزع السلاح من جزئين . يبين الجزء الأول نوع الميزات الرئيسية التي ينبغي أن تتسم بها قاعدة بيانات نزع السلاح ، ويلفت الانتباه إلى الصعوبات والخيارات الرئيسية ويضع لها الحلول . ويسعى إلى تغطية جميع جوانب الإبلاغ عن قاعدة البيانات هذه بدلاً من اقتراح حلول تقنية مفصلة لصعوبة معينة . وسوف يحين الوقت لتقديم هذه المقترحات عند ما يتخذ القرار المتعلق بإنشاء هذه القاعدة وعندما تحدّد ميزات البارزة . ويستهدف الجزء الثاني إظهار كيف يمكن أن تكون قواعد البيانات الـ ١ التي تم اختيارها لاختبار الأهداف مفيدة للأشخاص المهتمين اهتماماً خاصاً بنزع السلاح .

٤٥ - وتتضمن قاعدة البيانات المقترحة العناصر التالية :

(أ) الوثائق

١ ' الوثائق الدولية : الاتفاقات الدولية ؛ القرارات ؛ وتقارير اللجان بأنواعها والمواقف التي تتخذها الدول في مناقشات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ؛ والمؤتمرات الحكومية الدولية ؛ ووثائق مؤتمرات بلدان عدم الانحياز ؛ ووثائق الحلاف العسكرية

٢ ' الوثائق الوطنية : القوانين ، والتقارير ، والمناقشات البرلمانية

(ب) الدراسات : الكتب والبيولوجرافيات ، والمقالات المقطوفة من المنشورات الدورية والرسائل الجامعية ؛ والمذكرات ؛ والتقارير

.../...

(ج) الاحصاءات : تتخذ الاحصاءات شكل مصرف للبيانات المتوافرة عن القوات المسلحة، والتسلح، والنفقات العسكرية الواردة في المصادر الرسمية . ويمكن أن تدرج في ملف " الدراسات " التقديرات الاحصائية الواردة في المصادر غير الرسمية (مثل معهد بحوث السلم الدولي في ستكهولم)

(د) المؤسسات : معاهد التعليم والبحث ، وأيضا الادارات المتخصصة، والمؤسسات الدولية، والجمعيات ، وما الى ذلك

(هـ) الاخصائيون

(و) البحوث الجارية : العقود ، الرسائل الجامعية ، الكتب، المقالات ، وما الى ذلك

(ز) الاجتماعات والندوات

(ح) المنشورات الدورية

(ط) الناشرون

٤٦ - يمكن أن تعمل القاعدة على أساس أنماط التحادث أو تجهيز دفعات البيانات تجهيزا الكترونيا . ويتم من الناحية الاخرى، توفير عدد من المواد المطبوعة . أما بالنسبة للوثائق والدراسات ، فستتوافر نشرة فصلية ، وحولية موجزة ولمحات موحدة عن مسائل مواضيعية هامة . وبالنسبة للوثائق الاخرى من البيانات فستتوافر نشرة سنوية .

٤٧ - والفرض من قاعدة البيانات هو استعمالها والانتفاع بها من قبل الدبلوماسيين وغيرهم من المسؤولين والاكاديميين ، والصحافيين وأعضاء المنظمات غير الحكومية والطلاب والمهتمين في أوساط الرأي العام . ويمكن أيضا الانتفاع بهذه القاعدة ضمن برامج التدريب والتوثيق المتعلقة بنزع السلاح .

٤٨ - وقد كان معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح طوال فترة اعداد الدراسة الاولية للقاعدة (٢) على اتصال وثيق بالمجلس المشترك بين المنظمات الخاص بنظم المعلومات ، ومركز الامم المتحدة لنزع السلاح ، ومكتبة الامم المتحدة في جنيف ، وباليونسكو، وغيرها من مؤسسات منظومة الامم المتحدة ولجانها الاقليمية . ومن المتوخى ، في الواقع ، أن يكون انشاء وعمل قاعدة البيانات جهدا مشتركا ، يشارك فيه المنتفعون ، ولا سيما المعاهد ومراكز البحوث من مختلف اجزاء العالم .

٤٩ - وليس من شأن قاعدة بيانات نزع السلاح أن تكرر أو تعيد عمل أى من النظم الوثائقية القائمة . بل على العكس من ذلك ، ستستفيد من العمل الذى قامت به بالفعل

.../...

إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (مثل فهرسة وثائق الجمعية العامة - الجلسات العامة واللجنة الأولى - ولجنة نزع السلاح) ومنظمة اليونسكو في مجال اختصاصها.

٥٠ - وقد تمت الدراسة إلى مؤتمر مديري معاهد البحوث الذي عقده معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في قصر الأمم بجنيف في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ (انظر الفقرة ٨٦). وأيد المشاركون في المؤتمر بالاجماع المقترح الداعي إلى إقامة قاعدة بيانات، ولكن حذر بعضهم من الصعوبات الكامنة في مثل هذا المشروع. وقد شجع موقف المشاركين هذا في المؤتمر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على مواصلة أعماله في هذا الميدان.

٥١ - وقام باعداد هذه الدراسة البروفيسور جين - فرانسوا غيلاوديس، مدير مركز دراسات الدفاع والأمن الدولي بكلية الحقوق، جامعة العلوم الاجتماعية، غرينوبل، بمساعدة آن كلوديل وجاك فونتائل وفرانسواز رينزيتي المشتغلين بالجامعة نفسها.

٥٢ - وقد تم تعميم الدراسة على الوفود في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح وعلى أعضاء لجنة نزع السلاح.

٥٣ - والمتوخى من انشاء القاعدة المقترحة للبيانات، ان تستخدم التكنولوجيا الحديثة في جمع المعلومات القائمة المتعلقة بنزع السلاح واسترجاعها وتنسيقها ونشرها - وهي المعلومات المتاحة بالفعل للجمهور في صور مختلفة ولكنها مبعثرة في منشورات كثيرة. ويمكن انشاء القاعدة المقترحة للبيانات المتعلقة بنزع السلاح على مراحل. على أنه لا بد من ادراك أن هذه عملية كبيرة تتطوى على قدر كبير من الموارد البشرية والمادية.

٣ - مخاطر نشوب حرب نووية غير مقصودة (٣)

٥٤ - يشير سباق التسلح الحالي كوابيس نشوب حرب نووية بالرغم من انه قد لا توجد اية حكومة تريد مثل هذه الحرب او تخطط عمدا لتفجيرها . وثمة قلق متزايد من ان تؤدى الحوادث النووية الاتفاقية والعرضية او الاخطاء المميتة او حالات اساءة الفهم التي تحدث تحت ظروف الازمات الى التسبب في كارثة نووية . وتحاول هذه الدراسة التي اضطلع بها معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح الاجابة عن السؤال الخاص بكيفية تقييم المخاطر التي ينطوى عليها الامر عن طريق توفير نظرة واسعة على المنشورات المتنوعة والمشتتة على نطاق واسع ، المتصلة بهذا الموضوع .

٥٥ - ويقوم التحليل بالدرجة الاولى على تقييم دقيق للمنشورات المتاحة ؛ ويمكن حتى الان تحديد نحو ٥٠٠ عنوان . وقد اكملت المعلومات التي جمعت من المنشورات بمعلومات تم الحصول عليها خلال المشاورات التي جرت مع الوكالات الحكومية والمعاهد الاكاديمية في كل من موسكو وواشنطن العاصمة .

٥٦ - ويدرس جميع المعلومات المتاحة ، يخلص واضعو الدراسة الى انه بينما قد لا يكون هناك سوى خطر ضعيف من الاعطال التقنية او الحوادث ، فان النزوع الى عدم الاستقرار الاستراتيجي ينطوى على مخاطر كبيرة . ويشكل عدم الاستقرار هذا عند ما يقترن بوجود أزمة دولية حادة خطرا لان حالات اساءة الفهم واساءة التفسير وغيرها من الاخطاء قد تحدث في عملية اتخاذ القرارات ، مما يكون له اثر مفرج .

٥٧ - وتتناول الدراسة ، التي تناقش موقف كل من منظمة حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو بالتفصيل ، سباق التسلح والاستقرار الاستراتيجي ؛ والتطورات العقائدية والاستقرار الاستراتيجي ؛ وفشل الردع ؛ والازمات الدولية بوصفها عوامل تفجيري حفازة ؛ والحوادث النووية الاتفاقية والعرضية ؛ واثار الانتشار النووي ؛ والاتفاقات القائمة التي تهدف الى مواجهة خطر وقوع حرب نووية غير مقصودة .

٥٨ - ويعلن واضعو الدراسة " ان خطر الردع ، الذى يشكل أس عدم الاستقرار الاستراتيجي او العنازم ذاته ، يزداد سوءا وانتشارا بسلسلة من التطورات الاستراتيجية على الصعيدين العالمي والاقليمي ، كما وتزداد الشكوك المتعلقة بمصداقية مواقف التذرع بالردع للعديد من الاسباب ، ويؤدى هذا الى وقوع اخطاء في الحساب او عدم القدرة على تفادى حدوث خطأ في الحساب من جانب الخصم " . وبينما تكفي المصداقية في الوقت الحاضر لردء أى فشل في عملية الردع ، فان حالة الاستقرار النسبي " ليست ما مونة لفترة مقبلة غير محدودة " .

٥٩ - ووفقاً لما يقوله واضعو الدراسة ، يحدث وقت الازمة ان " يعاني صانعو القرارات من الاجهاد الذى يسبب عدداً من حالات سوء التكيف الادراكي والسلوكي وتزيد حالات سوء التكيف هذه بدرجة كبيرة من خطر عدم اتخاذ القرارات بصورة صحيحة وعقلانية ، مؤدية بذلك الى نشوب حرب نووية عن طريق اساءة التقدير . وقد تحدثت حالات مماثلة من سوء التكيف نتيجة لوجود مشاكل تنظيمية في وحدات اتخاذ القرارات " . ووفقاً لما يقوله واضعو الدراسة ، قد يؤدي " تقلص فريق اتخاذ القرارات ، والسييل المنهمر من المعلومات ، و'التفكير الجماعي' ، وحدوث انشقاق داخلي ، وعدم مرونة اجراءات العمليات الموحدة " ، الى اتخاذ قرارات غير سديدة في حالة وقوع ازمة .

٦٠ - وهناك عدد من المقترحات المطروحة لتقليل المخاطر ، مثل : الاخطار المسبق بحالات تجارب القذائف وتقييد هذه التجارب ؛ وحظر الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية ؛ والاعتدال فيما يتعلق " بمبدأ السرية " ؛ وبحث امكانية عقود اتفاقات تقييد تطوير الأسلحة المصممة للاستخدام ضد نظم القيادة والتحكم والاتصالات ؛ وبحث امكانية اتخاذ اجراءات جديدة للتحقق من تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالاسلحة ؛ ووضع " مدونة لقواعد السلوك " للدول الكبرى فيما يتعلق بالتزاماتها وتحركاتها في مناطق العالم الثالث ، وعقد اتفاقات بشأن تقييد نقل الأسلحة .

٦١ - وقد أعد هذه الدراسة البروفيسور دانيال فراى بالتعاون مع كريستيان كاترينا ، وكلاهما من جامعة زيورخ .

٦٢ - والدراسة متاحة باعتبارها أحد منشورات الامم المتحدة المسموح ببيعها (٣) ، وقد وزعت على وفود دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح وعلى اعضاء لجنة نزع السلاح .

٤ - امن الدول وتخفيض مستويات الاسلحة

٦٣ - هو مشروع مستمر ، الهدف منه هو تحليل المفاهيم والمبادئ الامنية السائدة حالياً . ويهدف اختيار دراسات الحالة الى توفير صورة ممثلة للحالات المختلفة التي تكون فيها مختلف البلدان كما يلي :

(ا) دول كبرى حائزة للأسلحة النووية ؛

(ب) دول متوسطة حائزة للأسلحة النووية ؛

(ج) بلدان صغيرة ومتوسطة الحجم ؛

.../...

- ١ ' اعضاء في احلاف عسكرية ؛
- ٢ ' بلدان عدم انحياز ؛
- ٣ ' بلدان محايدة ؛
- (د) مداخل اقليمية ؛
- (هـ) مناطق سلم ، لانونوية .
- ٦٤ — وقد انجز بالفعل في نطاق هذا المشروع عدد من الورقات :
- (أ) " دراسة منظورية من الولايات المتحدة الامريكية " بقلم جيمس أ . داورتي ؛
- (ب) " سياسة دولة متوسطة حائزة للأسلحة النووية : فرنسا " بقلم بيير دابيزيس ؛
- (ج) " الامن القومي وتخفيض القوات العسكرية " بقلم تان هان ؛
- (د) امن الدول الأوروبية الصغيرة والمتوسطة ؛
- ١ ' بلجيكا ، بقلم الكولونيل رينيه شالبروك ،
- ٢ ' رومانيا ، بقلم قنصلنطين فلاد ،
- ٣ ' يوغوسلافيا ، بقلم فوجين ديميترييفيك ؛
- (هـ) " افريقيا ، امنها والاختيار النووي " بقلم ج . افوركا نويكي ؛
- (و) " المبادئ الأمنية في افريقيا الوسطى " بقلم جوزيف اوونا وانطوان زانغا ؛
- (ز) " المنطقة الخالية من الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية " بقلم غروس اسبيل ؛
- (ح) " اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم " بقلم ك . سوراها مانيات .

٦٥ — وقد عقد اجتماع لوضع الدراسة وضيوف مدعويين آخرين في الفترة من ١٥ الى ١٧ اذار/مارس ١٩٨٢ في قصر الأمم بجنيف لاجراء دراسة نقدية لهذه المقالات .

واتفق على ان يقوم مؤلفو الدراسات ، في ضوء المناقشات التي جرت في ذلك الاجتماع بوضع ورقاتهم في صيغة نهائية وتقديمها الى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح .

وتم تعميم عدد من هذه الورقات بعد استنساخها على الوفود في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

.../...

٦٦ - وهناك ثلاث دراسات جديدة للحالة قيد الاعداد حاليا عن السياسات الامنية السويسرية والمصرية والنمساوية .

٥ - نزع السلاح

٦٧ - كان من المتوخى أصلا أن يكون هذا المشروع بمثابة تحليل عام لميدان نزع السلاح ، محددا اياه في السياق العام للعلاقات الدولية مع عرض اهدافه ومبادئه ومؤسساته ، وكذلك الجهود المؤدية الى تحقيق اهدافه ، بما في ذلك الاليات الوطنية والدولية المتعلقة بنزع السلاح . وقد بينت المناقشات التي جرت داخل المعهد على الصياغة الاولى للمشروع ضرورة التوسع في تحديد المفاهيم ، لذا فقد تقرر مواصلة العمل في هذا الموضوع . ومع ذلك فقد تم تعميم جزء من مشروع الدراسة ، يتعلق بالاليات الوطنية لنزع السلاح ، على الوفود في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

٦٨ - وقد شارك في العمل المتعلق بهذا المشروع ، بالإضافة الى موظفي معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، الخبراء التالية اسمائهم : نيكولي أيكويسكو واندريز بوسبيروب وفولكر ريتبيرغر وجين كلاين .

٦ - التفاوض بشأن نزع السلاح

٦٩ - هذا تحليل مقارن لمختلف المفاوضات المتعددة الاطراف المتعلقة بالقضايا العالمية ، يهدف الى اقتراح طرق ووسائل ممكنة لتحسين مفاوضات نزع السلاح . وتشتمل هذه الدراسة ، بالإضافة الى محافل التفاوض بشأن نزع السلاح ، على مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، ومؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ، والمفاوضات المتعلقة بقضايا الشمال والجنوب ، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") .

٧٠ - ومن الموضوعات التي جرى تحليلها يذكر ما يلي : المعايير اللازمة لتقييم درجة النجاح ؛ الطابع المستمر للمفاوضات ؛ علاقتها النسبية ؛ اهمية المجموعات ؛ عدم التساوى فيما بين البلدان واثاره على المفاوضات ؛ اهمية الهيئات الخارجية ؛ تاثير العمل الثنائي ؛ النظام الداخلي ؛ سرعة التوصل الى اتفاق ، وما الى ذلك .

٧١ - وتشير النتائج المبدئية التي تم التوصل اليها في الدراسة الى امور منها :

.../...

(ا) تميل المفاوضات الناجحة الى ان تكون مرتبطة بدرجة عالية من الدعم المؤسسي . وويسر وجود هيكل ادارى كفء وامكانية الحصول على خبرة تقنية عملية التفاوض بأسرها .

(ب) من شأن الاجتماعات المنتظمة والمستمرة ان تعطي زخما للمفاوضات وان تسهم في الوصول بها الى نهاية ناجحة .

(ج) السياقات والاليات التي تحبذ اجراء تقسيمات وارتباطات فيما بين عناصر المواضيع والقضايا المختلفة من شأنها ان تعزز التقدم نحو تحقيق الاثاق .

(د) بيد وان وجود درجة معينة من الاستقلال عن التقسيمات الرئيسية القائمة في النظام الدولي اوبعيدا عن التأثير الخارجي يعتبر احدى السمات المرغوب فيها في المفاوضات . ومن الواضح ان هذا الشرط الاخير يصعب تماما تحقيقه من الوجهة العملية بالنسبة للقضايا الوثيقة الصلة بالمنازعات الدولية الرئيسية .

٧٢ — وقد اكملت هذه الدراسة التي يقوم باعدادها اورس . لوترباخ ودى ان كافليش في شكل اولي وعممت على وفود دولة الامم المتحدة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح وعلى الاكاديميين لابداء التعليقات عليها . وسيتم وضعها في صيغتها النهائية ، مع مراعاة نتيجة مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار ودولة الامم المتحدة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

٧ — المؤتمر الاول لمديرى معاهد بحوث نزع السلاح

٧٣ — عقد مؤتمر مديري معاهد بحوث نزع السلاح ، بناء على مبادرة من معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، في الفترة من ١٦ الى ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ ، في قصر الامم بجنيف .

٧٤ — وكان الهدف من عقد المؤتمر هو تعزيز التعاون الدولي في ميدان بحوث نزع السلاح ، والتوصل الى طرق ووسائل لتحسين الاستفادة من الموارد المادية والفكرية المتاحة ، وتفادى ما لا ضرورة له من التشابه والازدواج ، وتعزيز اثر البحوث على السياسات الحكومية ، وكذلك على المداولات والمفاوضات الحارية في ميدان نزع السلاح .

٧٥ — وكان من بين المشتركين في المؤتمر ما يزيد على ٥٠ ممثلا لمعاهد البحوث من جميع انحاء العالم ، ونحو ١٥ منظمة من داخل منظومة الامم المتحدة فضلا عن .../...

عدد من اعضاء المجتمع الدبلوماسي المهتم بنزع السلاح في جنيف والمنظمات غير الحكومية المشتركين بصفة مراقب . وكان المؤتمر نموذجا ممثلا لوجهة البحوث وللموقع الجغرافي للمعاهد .

٧٦ - وقد افتتح المؤتمر مدير عام مكتب الامم المتحدة بجنيف ، الذي قرا رسالة موجهة من الامين العام للامم المتحدة الى المشتركين . وشرف جين - بيركوت ، وزير التعاون والتنمية الفرنسي المؤتمر بحضوره والقاء كلمة امام المشتركين .

٧٧ - وقد تضمن جدول الاعمال اربعة مواضيع فنية هي :

(ا) استعراض الانشطة والبرامج البحثية الجارية في ميدان نزع السلاح ؛

(ب) مصادر المعلومات المتعلقة بالاسلحة ونزع السلاح ؛ والتدابير الرامية الى تسهيل الوصول الى هذه المصادر ؛

(ج) تعزيز التعاون بين معاهد بحوث نزع السلاح ؛

(د) اسهام معاهد بحوث نزع السلاح في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

٧٨ - رحب جميع المشاركين بهذا المؤتمر الأول لمديرى معاهد البحث وأكدوا أن مبادرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح جاءت في الوقت المناسب . وتم التأكيد على أن المشاركة العالمية النطاق التي ميزت هذا المؤتمر هي ظاهرة فريدة من نوعها وينبغي المحافظة عليها ليس في المؤتمرات القادمة فحسب وانما في جميع أعمال المعهد . فذلك من شأنه أن يصبح اتجاها يعادل الاتجاه الحالي للاتصال من جهة واحدة الذي تطبق بمقتضاه ، بدون مناقشة ، في كافة ارجاء العالم ، مفاهيم ومناظير تتعلق بنزع السلاح والأمن والسائل المتصلة في اطار مجموعة صغيرة من الدول العسكرية الرئيسية ولا تتناسب الا معها .

٧٩ - وكان هناك اعتراف عام بالأهمية القصوى لتشجيع بحوث نزع السلاح المستقلة في البلدان النامية بوصفها خطوة ضرورية لتكوين مناظير أصح بشأن السائل المعنية . ولذلك فقد اعتبر حضور معاهد بحث من تلك البلدان في المؤتمر مشجعا جدا بالفعل .

٨٠ - وحصل توافق آراء بين المشاركين على ضرورة قيام معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بعقد مؤتمرات من ذلك القليل بصورة منتظمة . فالمؤتمرات الدورية من شأنها أن تتيح فرصة الاتصالات الشخصية وأن تضع أساسا مستمرا للتعاون بين المعاهد وهذا يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للمعاهد الصغيرة التي لا تتوفر لديها الامكانيات الكافية للتبادل الثنائي . وفي هذا الصدد ، أشار عدد كبير من المشاركين الى أنه لا بد من ايجاد الوسائل المالية لتحمل تكاليف المشاركة في المؤتمرات .

.../...

٨١ - وارثي أيضا أن من الممكن ، في اطار المؤتمرات القادمة ، تبادل الآراء والمعلومات مع المسؤولين من هيئات التداول والتفاوض ، بغية ضمان مزيد من التنسيق ، والالهام المتبادل بين الباحثين والهيئات السياسية ذات الصلة بالموضوع .

٨٢ - وفيما يتعلق بالجواهر والنهج كانت النقطة التي تم التأكيد عليها باصرار أكثر من غيرها هي ضرورة النظر في مشاكل نزع السلاح في اطار الأمن بجميع جوانبه . وتم الاتفاق علي أن المفتاح لنزع السلاح يكمن في ايجاد نهج يمكن أن توفق بين السعي الى ضمان الأمن على الصعيدين العالمي والاقليمي عن طريق نزع السلاح وبين اهتمام الدول المشروع والأساسي بضمان أمنها توا . بيد أنه من الواضح من ناحية أخرى ، أنه لا يمكن ان يتجاوز المرء القضية العالمية المتمثلة في نزع السلاح النووي حتى تتكسي مفاهيم الأمن طابعا مختلفا جدا في أجزاء مختلفة من العالم . وينبغي أن تأخذ النهج التي تتبع نحو تحقيق نزع السلاح ذلك في الاعتبار . فالأمن لا ينظر اليه في كل مكان من حيث توازن الأسلحة والقوات العسكرية أساسا . وقد طرح أثر التسلح الزائد عن الحاجة على التنمية وأثر اشتراك القوى الخارجية على ديناميات النزاعات الاقليمية والأمن الاقليمي (الداخلي والخارجي) بوصفها مثالين للبحث المتصل بنزع السلاح . وأكد آخرون وهم ينظرون الى الأمن ونزع السلاح من زاوية مراقبة التسلح والحد منه وحاجات المفاوضات الحالية في أوروبا ، أكثر من أي شيء آخر ، على أهمية دراسة معايير ووسائل المقارنة بين القوات . والقدرات العسكرية ومشاكل التحقق وأشار عدد كبير الى الحاجة الى أن تعتمد بحوث نزع السلاح بصورة أكبر على الخبرات العسكرية .

٨٣ - وأشار أيضا مرارا الى الرابطة بين نزع السلاح والتنمية على أنها موضوع أساسي للدراسة . ويتعين على المرء أن يذهب الى أبعد من مسائل التحويل ونقل الموارد . اذا أراد أن يفهم هذه المسألة فهما متعمقا . ان يتعين النظر في الأثر الاجتماعي والسياسي الكلي للتسلح في البلدان المعنية وفي أثر سباق التسلح على التنمية الاقتصادية العالمية وعلى النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٨٤ - ولذلك دعا كثيرون الى تعزيز منظور العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية في بحوث نزع السلاح . ورأى البعض أيضا أن من الهام من أجل التصدي لمشكلة نزع السلاح بصورة ذات معنى ، تؤدي الى تقدم حقيقي ، زيادة فهم العوامل والعمليات المتعلقة بسباق التسلح ، ومن ثم ، العراقيل الأساسية التي تقف في وجه السلاح . وأكد آخرون على الحاجة الى اجراء دراسات محددة تتعلق بالأمن على الصعيد الاقليمي وبتخفيض مصادر التوتر والنزاع ، بوصفها عناصر هامة في سياق نزع السلاح على الصعيد الاقليمي .

٨٥ - وبعبارة أعم ، حث كثيرون على توجيه البحث نحو تحقيق نتائج عملية والربط بين المسائل قيد النظر في هيئات التفاوض والتداول . وارتئي أيضا أنه ينبغي أن يـكـوـن للمؤتمرات القادمة جدول أعمال أكثر تركيزا ، مما يساعد على تركيز جهود البحث في هذا المصدر .

٨٦ - واتفق جميع المشاركون على ضرورة وجود نقطة مركزية تتجمع فيها وتبث منها المعلومات ذات الأهمية بالنسبة لمعاهد البحث ، بما في ذلك مشاريع البحث ، والتطورات الهامة في هذا الميدان ، والتي تكتسي بالتالي أهمية فيما يتعلق بتوجيه برامج البحث القادمة لتلك المعاهد ، وكذلك جدول زمني للمؤتمرات داخل الأمم المتحدة وخارجها . ونتيجة لذلك ، تم تأييد فكرة إنشاء قاعدة بيانات لنزع السلاح بحماس . ودارت انطلاقا من الدراسة الأولية المعنونة " إنشاء قاعدة بيانات أوتوماتية لنزع السلاح " التي أعدها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والتي قدمت الى المؤتمر ، مناقشة مفصلة حول هذا الموضوع ورأي المشاركون أن وجود مصدر مركزي للمعلومات مثل هذا ، هو أمر أساسي اذا ما أريد حقا تعزيز وتشجيع البحث في ذلك الميدان . علاوة على ذلك ، ارتئي أن الدراسة تشمل مبدئيا نقطة انطلاق جيدين فيما يتعلق بالخدمات التي ينبغي أن توفرها قاعدة بيانات من ذلك القبيل بيد أن البعض حذر من الصعوبات المتصلة بالحصول على المعلومات الرسمية الواجب اراجها في الملف الاحصائي للقاعدة . وقدم بعض المشاركون مقترحات محدودة للتعاون في إنشاء القاعدة وتسييرها .

٨٧ - وفي إطار بند جدول الأعمال المتعلق بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح (أنظر الفقرة ٧٧ (د)) أبدى مزيد من الملاحظات العامة فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح . وكان من رأي الكثيرين أنه ينبغي تكلمة النهج الموجودة لبحوث نزع السلاح داخل الأمم المتحدة (وخاصة الممارسة المتمثلة في إنشاء أفرقة خبراء) بنهج أقل تكاليف ، وقادرة على النهوض بكمية أكبر من البحوث ومن بين الطرق الممكنة للقيام بذلك . استخدام معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح والمعاهد من نوع المعاهد المتمثلة بطريقة أفضل . واقترح ، لتسهيل استخدام الخبرات الموجودة من قبل هيئات الأمم المتحدة ، أن يحتفظ معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بقائمة بالمنظمات و/أو الأفراد الذين يمكن الالتجاء اليهم للقيام بدراسات متخصصة وسأدار أخرى محتملة .

٨٨ - وأعرب أيضا عن الأمل في أن تكون الدورة الاستثنائية الثانية فرصة تلتزم فيها الحكومات ببذل جهود أكبر بكثير في ميدان بحوث نزع السلاح . وجهر عدد كبير بالرأي المتمثل في أن الوظيفة الأساسية لتلك الدورات الاستثنائية تتمثل في تعزيز الأجهـزة واستعراض النهج . وان تعزيز العلاقة بين البحوث والمفاوضات يعد جانبا هاما من جوانب هاتين المهمتين .

٨٩ - واعترف أيضا ، في مناسبات كثيرة ، بدور الرأي العام . وأشير الى أن التنسيق بين المعاهد ، والمؤسسات ، والجمعيات ، وغيرها من الهيئات يمكن أن يسهل نشر نتائج البحوث بين عدد أكبر من الجمهور . وأعرب المشاركون عن اقتناعهم بأنه اذا كانت إحدى الوظائف الأساسية لبحوث نزع السلاح تتمثل في توفير الوقائع ، والأفكار المستنيرة والخيارات لهيئات التفاوض والتداول ، فان هناك وظيفة أخرى لا تقل عنها أهمية ، تتمثل في الاسهام في تنوير الرأي العام عن طريق خلق فهم واقعي للحاجة الأكيدة الى نزع السلاح ، ولا مكانية تحقيق نزع السلاح اذا توفرت الارادة الساسية ، وكذلك للصعوبات الفعلية التي تحول دون ذلك ، فالبحت والتحليل ، والاجراءات التي تتخذها الدول ، ووجود رأى عام مستنير وملتزم هي كلها أمور أساسية لا حراز تقدم في نزع السلاح .

٩٠ - وفي رأى المنظمين والمشاركين على حد سواء ، فان المؤتمر كان ناجحا ، فهو قد وضع أساسا لمزيد من الاتصالات والتعاون ، وقد آتى ثماره بالفعل في بعض الحالات ولكنه سيتابع ويطور على أية حال .

* * *

٩١ - ومن بين كل المشاريع المدرجة في برنامج البحوث الذي اعتمدته المجلس الاستشارى في عام ١٩٨١ (أنظر الفقرة ١٣ أعلاه) لا يوجد الا مشروع واحد - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض نزع السلاح - لم يمكن تنفيذه بصورة كاملة . ولم يبدأ القيام بالمشروع المتعلق بإنشاء صندوق دولي لنزع السلاح لأغراض التنمية الا بعد اعطاء قرار الجمعية العامة ٣٧/٨٤ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية (أنظر الفقرة ٩٤ أدناه) .

هـ - الأنشطة الحالية

- ٩٢ - لقد أصبح النظام الأساسي الجديد للمعهد ، كما ينص عليه قرار الجمعية العامة ٣٧/٩٩ كاف ، الفرع رابعا ، نافذ المفعول في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣ .
- ٩٣ - وكان المدير قد بدأ المشاريع المذكورة أدناه داخل الاطار العام لبرنامج البحوث الذي اعتمد في عام ١٩٨١ ، وفي ضوء المناقشات التي دارت في كل من المجلس الاستشارى ومجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث .

١ - انشاء صندوق دولي لنزع السلاح لأغراض التنمية

٩٤ - أعطت الجمعية العامة في قرارها ٨٤/٣٧ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ولاية للقيام بعمل محدد في ميدان الصلة بين نزع السلاح والتنمية . وتتمثل تلك الولاية فيما يلي :

" ان الجمعية العامة . . .

٤- توصي بأن يقوم معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح . بالتشاور مع المؤسسات الدولية الأخرى التي لها صلة بالموضوع ، باستقصاء طرائق تشغيل صندوق دولي لنزع السلاح لأغراض التنمية - مع إيلاء الاعتبار الواجب لـ قدرات الوكالات والمؤسسات الحالية المسؤولة عن نقل الموارد على النطاق الدولي " .

٩٥ - وقد انشأ معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، تنفيذاً لولايته فريقاً توجيهياً يقوم بتحديد وجهة الأبحاث ويتألف من الأشخاص التالية أسماؤهم : السيد منصور أحمد (باكستان) والسيد جيورجي دواغو (رومانيا) ، والسيد سيرجيو دي كويرز دوارتي (البرازيل) ، والسيد ادغار فوري (فرنسا) ، والسيد ستن لندبو (النرويج) ، والسيد ابراهيم سي (السنغال) .

٩٦ - ترأس السيد ادغار فوري الدورة الأولى للجنة التوجيهية المعقودة في ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٣ في قصر الأمم بجنيف . وحضر الاجتماع أيضا ريخي جايبال مساعد الأمين العام ، وأمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام لدى لجنة نزع السلاح ؛ والسيد البيرت تفود جرى مدير المعهد الدولي للدراسات العمالية ؛ وأعضاء إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وغيرهم ممن وجهت اليهم الدعوة للحضور .

٩٧ - وتم الاتفاق على الاتجاه العام التالي ليسترشد به الباحثون :

(أ) سيرتكز تقرير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على المبادئ العامة لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، وسوف يواصل التحليلات والمقترحات الواردة فيه . كذلك سيضع هذا التقرير في الاعتبار الاقتراحات التي تقدم أثناء اجتماع الفريق التوجيهي ؛

(ب) يجب أن يكون انشاء صندوق دولي لنزع السلاح لأغراض التنمية تعبيراً عن ارادة سياسية تستهدف تحقيق نزع السلاح ، والا يستخدم لاضفاء الشرعية على سباق التسلح ؛

(ج) يجب أن يكون هدف الصندوق هو تعزيز الأمن من خلال نزع السلاح ومن خلال التنمية ؛

- (د) يجب أن يعزز إنشاء صندوق دولي لنزع السلاح لأغراض التنمية الصلة بين نزع السلاح والتنمية على الصعيدين السياسي والمؤسسي ؛
- (هـ) يجب أن يهدف تكوين صندوق دولي لنزع السلاح لأغراض التنمية الى زيادة وعي المجتمع الدولي بأسره بأهمية الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، لأن هذا سيكون لصالح البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء ؛
- (و) يجب أن تكون الدراسة محدودة بشكل كاف ، حتي تؤدي بأسرع ما يمكن ، الى ظهور مبادرات سياسية من جانب الحكومات وكذلك في إطار الأمم المتحدة .
- ٩٨ - وسوف يتم الاضطلاع بأربع دراسات مترابطة ، وهي :
- (أ) طرائق إنشاء صندوق دولي لنزع السلاح لأغراض التنمية ، من اعداد ماريك شي ؛
- (ب) الجوانب المؤسسية والتقنية والسياسية لإنشاء صندوق دولي لنزع السلاح لأغراض التنمية ، من اعداد فن سوللي ؛
- (ج) كيف ينبغي تنظيم الصندوق الدولي لنزع السلاح لأغراض التنمية : مزايا النهج الاقليمي ، من اعداد هوفو سادا ؛
- (د) الصلة بين تحويل الأنشطة العسكرية الى أنشطة مدنية والصندوق الدولي لنزع السلاح لأغراض التنمية ، من اعداد جاك فونتانيل ودانيل كولارد .
- ٩٩ - وسوف يعقد الفريق التوجيهي اجتماعين في النصف الأول من عام ١٩٨٤ في مواعيد يتفق عليه .
- ١٠٠ - وتجدر الإشارة أيضا الى أنه في اجتماع اللجنة الاستشارية المعنية بالسائل الموضوعية (مسائل البرنامج) التابعة للجنة التنسيق الادارية ، المعقود في الفترة من ١٠ الى ١٤ آذار/مارس ١٩٨٣ ، تمت دعوة مثلي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الى التعاون في الاضطلاع بهذه الدراسة .
- ١٠١ - وسوف تكتمل في حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، دراسة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ١٩٨٤ ، وتقدم الى الجمعية العامة .

٢ - القانون الدولي لنزع السلاح

- ١٠٢ - كثيرا ما تشير المداولات والمناقشات بشأن نزع السلاح مشاكل قانونية معقدة . وهذا

.../...

ما يحدث مثلا في تفسير مختلف المعاهدات أو في حالة وجود قواعد عرفية في القانون الدولي تتعلق بالأسلحة النووية . وهذه المسائل هي موضوع عدد كبير من المقالات والدراسات . وقد ورد بالفعل كثير منها في مجموعة بحوث نزع السلاح الصادرة عن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح . ومع ذلك فليس هناك عمل نظري متكامل يعالج هذه القضايا بطريقة شاملة .

١٠٣- ويهدف مشروع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الى انتاج بحث عن قانون نزع السلاح يمثل عملا مرجعيا ذا قيمة علمية ووسيلة عملية يستخدمها كل من تقع عليهم مسؤوليات في ميدان نزع السلاح أو من يوجد لديهم اهتمام بها مثل الموظفين الحكوميين والأكاديميين والصحفيين والطلاب . وسوف يحلل هذا البحث لا القانون الوضعي فحسب، بل سيعرض أيضا المقولات والحجج التي تساق بشأن القضايا المثيرة للجدل والمتعلقة بالقانون الدولي لنزع السلاح . وسوف تركز الدراسة أساسا على أحكام المعاهدات القائمة المتصلة بنزع السلاح ، كما ستدرس أيضا الجوانب المتصلة بالقانون الانساني وغيره من المصادر القانونية التي قد تكون ذات صلة .

١٠٤- وستألف الدراسة من خمسة أجزاء . يتم في الجزء الأول وضع قانون نزع السلاح في الاطار العام للقانون الدولي وتعريف نزع السلاح من حيث صلتها بالمفاهيم الأخرى مثل السيادة والأمن والتنمية وحقوق الانسان . وسوف تناقش أيضا مسألة "الحق في نزع السلاح" . أما الجزء الثاني فسيتناول القانون التقليدي المتعلق بمختلف أنواع الأسلحة: الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية والأسلحة الاشعاعية والأسلحة التقليدية والخ وسيتناول الجزء الثالث مجالات متعددة ، تشمل : القارة القطبية الجنوبية، والفضاء الخارجي ، وباطن البحار والمحيطات والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، ومناطق السلم . وسيعالج الفصل الرابع آليات التداول والتفاوض ؛ وأخيرا ، سينظر الجزء الخامس في الاتجاهات التي تظهر من خلال أعمال الأمم المتحدة في هذا المجال وخاصة الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار د-١٠/٢) .

١٠٥- وسوف يكتمل المشروع في عام ١٩٨٤ .

٣ - نزع السلاح والحق في الأمن

- ١٠٦ - كشفت دورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح عن الصلات الأساسية القائمة بين نزع السلاح وحق الدول في الأمن ومفهوم الحق في الأمن يختلف عن المفاهيم الأخرى الراسخة كحق الدفاع عن النفس مثلاً (المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة) ، ان لم يتم حتى الآن تعريف هذا المفهوم بالكامل ، كما أن المؤلفات المتعلقة بهذا الموضوع قليلة جداً .
- ١٠٧ - ويفحص مشروع المعهد المفهوم وعلاقته بأفكار مماثلة ولكنها غير مطابقة ويستخدم أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة كنقاط مرجعية أساسية . والفرض منه هو الجمع بين الصكوك ذات الصلة للقانون ، والوثائق الدولية والوطنية ، والمذاهب السائدة في شتى أنحاء العالم .
- ١٠٨ - ويوشك المشروع على الاكتمال .

٤ - تحديد الأسلحة

١٠٩ - هذه دراسة عن مفهوم وممارسة تحديد الأسلحة بالقياس الى نزع السلاح . وقد بدأت على اثر المناقشات التي جرت داخل المعهد حول مشروع " نزع السلاح " المذكور في الفقرة ٦٧ أعلاه .

٥ - تجريد منطقة البلقان من الأسلحة النووية

١١٠ - خلال ال ٢٥ سنة الماضية والى جانب الجهود الرامية الى تعزيز العلاقات الشئانية بين بلدان البلقان ، أخذت تتبلور بشكل وطيء على الدوام فكرة انشاء منطقة سلم ، وحسن جوار ، وتعاون ، وخالية من الأسلحة النووية ، في منطقة البلقان . والهدف الرئيسي المنشود هو تحويل منطقة البلقان - وهي المنطقة التي كانت توصف بأنها " تنذر بالخطر " في أوروبا - الى عامل هام من عوامل الاستقرار ، والأمن ، والتعاون في القارة الأوروبية .

١١١ - ومنذ عام ١٩٥٧ وانشاء منطقة كهذه يشكّل موضوعا لعدة مبادرات ومقترحات ، طرحت على المستوى الاقليمي ، في الأمم المتحدة ، ولجنة نزع السلاح في جنيف ، ومحافل دولية أخرى .

١١٢ - وخلال السنوات القليلة الماضية ، تجلى تطور واسع في التعاون الشئاني بين بلدان البلقان واتخاذ تدابير أرسخ متعددة الأطراف تستهدف تعزيز التعاون وحسن الجوار بين تلك البلدان . ومن المعالم القليلة المؤتمرات المعنية بالتعاون المتعدد الأطراف بين بلدان البلقان في الميادين الاقتصادية والتقنية والعلمية ، وكذلك في مجالات مثل النقل والمواصلات والطاقة والمواد الخام من أجل الطاقة ، والمعقودة في اثينا (١٩٧٦) ، وأنقرة (١٩٧١) ، وبموفيا (١٩٨١) ، وبوخارست (١٩٨٢) .

١١٣ - والهدف من دراسة المعهد هو عرض وايضاح شتى الجوانب السياسية والعسكرية والتقنية والقانونية لهذا المشروع . وستضع الدراسة في اعتبارها التجربة المكثبة أثناء الربع الأخير من القرن بشأن المقترحات وانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية (مثلا ، معاهدة تلاتيلوكو ، وخطة راباكي ، والمنطقة الشمالية الخالية من الأسلحة النووية ، ولجنة باله) كما ستنظر في الجوانب ذات الصلة الواردة في " الدراسة الشاملة لجميع نواحي مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية " (٤) .

١١٤ - ويتصل الطابع الفريد والأصيل لهذا الموضوع بما يلي :

(أ) انه اقترح يستهدف انشاء منطقة كهذه في اقليم يضم بلدانا هي أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ومعاهدة وارسو ، وبلدانا ليست أعضاء في تحالف عسكري ،

(ب) انه ينطوى أيضا على نهج شامل لمعالجة المشكلة لأن هدفه ينطوى أيضا على تحويل منطقة البلقان الى منطقة سلم ، وحسن جوار ، وتعاون .

١١٥ - وهو متوخى كدراسة افرازية يمكن أن تفيد أعضاء فريق من الخبراء منشأ لا استعراض واستكمال " الدراسة الشاملة لجميع نواحي مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية " (قرار الجمعية العامة ٩٩/٣٧ و١٠) .

١١٦ - وقد أعدت بالفعل المسودة الأولى .

٦ - الأسلحة الكيميائية

١١٧ - جاء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ما يلي :

" ٧٥ - ان الحظر الكامل والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة يمثل واحدا من أشد تدابير نزع السلاح الحاحا . وبناء على ذلك ، فان عقد اتفاقية لهذه الغاية ، وهو الأمر الذى تدور بشأنه المفاوضات منذ عدة سنوات ، يشكل مهمة من ألح مهام المفاوضات المتعددة الأطراف . وينبغي لجميع الدول ، بعد عقد مثل هذه الاتفاقية ، أن تسهم في ضمان تطبيق الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن بالتوقيع والتصديق عليها في وقت مبكر " .

١١٨ - وما فتئت قضية حظر الأسلحة الكيميائية مدرجة منذ عدد من السنوات في جدول أعمال الجمعية العامة ، وهيئات التفاوض المتعاقبة المتعددة الأطراف ، كما كانت موضوعا للمفاوضات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وهناك وفرة من الوثائق والمواد المنشورة عن هذا الموضوع - ومعظمها يتصل بالمفاوضات في لجنة نزع السلاح .

١١٩ - وستحاول دراسة المعهد المقترحة اعطاء نظرة شاملة عن القضايا التقنية والقانونية والسياسية المتعلقة بالجهود الرامية الى حظر الأسلحة الكيميائية . وستفحص بوجه خاص آثار وجود واحتمال انتشار الأسلحة الكيميائية ، بما في ذلك الأسلحة التي يمكن انتاجها نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي ، على السلم الاقليمي والدولي . وستحلل أيضا المسائل المنصلة بحظر تلك الأسلحة ، مثل التفسير الموحد لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ (٥) والقانون العرفي ، وأحكام اتفاقية مقلبة للأسلحة الكيميائية . وستتناول جزءا كبيرا من الدراسة قضايا التحقيق .

١٢٠ - وستكمل الدراسة في اوائل ١٩٨٤ .

٧ - التكنولوجيات الجديدة في ميدان الأسلحة التقليدية

١٢١ - خلال السنوات القليلة الماضية شهدت منظومات الأسلحة التقليدية صقلا مستمرا

وسريعا من حيث الحجم ، والسرعة ، والدفع ، وقوة النيران ، والدقة وما الى ذلك . وتمّ الجمع بين الابتكارات التكنولوجية في عدة مجالات لا تتاح أنواع جديدة من الأسلحة التقليدية تنطوي على آثار عسكرية وسياسية بعيدة المدى . واستحدثت ذخائر جديدة دقيقة التوجيه ، ومركبات مسيرة عن بعد وغيرها من الأجهزة لا يصل الرؤوس الحربية الى هدفها مع احتمال اصابة الهدف بواقع ١ أو ، في حالة المركبات المسيرة عن بعد ، للاستطلاع والمهام المماثلة . ومن المرجح أن الأسلحة الجديدة ، الى جانب التطورات في مجالات مثل وسائل الرؤية الليلية ، والمراقبة والاتصالات الميدانية ، ستزيد التشديد على القوات العسكرية الدائمة .

١٢٢ - وما يتسم بأهمية خاصة اليوم هو المناقشة الاستراتيجية الجارية داخل أوروبا الغربية بالنسبة للتكنولوجيات الجديدة . وتهدف الدراسة التي شرع فيها المعهد والمعونة " التكنولوجيات الجديدة في ميدان الأسلحة التقليدية : الجوانب والآثار الاستراتيجية " بالنسبة لنزع السلاح والحد من الأسلحة " ، الى تحديد الجوانب التالية : طبيعة وأداء التكنولوجيات والأسلحة الجديدة ، وآثارها على الموقف الاستراتيجي للدول ، والعلاقة بين هذه التكنولوجيات والأسلحة النووية ، وآثارها على المفاوضات في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، وانتشار هذه التكنولوجيات والأسلحة الجديدة في البلدان النامية وآثارها .

١٢٣ - وستكتمل الدراسة بحلول تموز/يوليه ١٩٨٣ .

٨ - المناطق الخالية من الأسلحة النووية :

ثبت بالمراجع

١٢٤ - بناء على دعوة ادارة شؤون نزع السلاح في الأمانة العامة للأمم المتحدة ، أعيد المعهد ثباً بمراجع المناطق الخالية من الأسلحة النووية كما يستعمله فريق الخبراء المعني بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية والمنشأة عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٩/٣٧ (و ا) .

٩ - دليل موجز عن بعض المصادِر

الأساسية لنزع السلاح

١٢٥ - نظرا للمطالبات المتكررة الموجهة الى المعهد من الوفود ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، والأفراد أعد المعهد عدة أدلة عن بعض المصادِر الأساسية عن المعلومات عن نزع السلاح والشؤون الأمنية المتعلقة بذلك . وعرض أحدها على الندوة عن وسائط الاعلام ونزع السلاح التي نظمتها اليونسكو من ١٨ الى ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٣ في نيروبي ، كينيا .

١٢٦ - وتبين هذه الورقة بعض المواد المرجعية الأساسية العامة ونقاط الانطلاق بالنسبة للصحفيين الذين ينقلون أخبار نزع السلاح والقضايا الأمنية المتعلقة بذلك . وتم التركيز على المصادر الأولية ، أي المصادر الرسمية ، وبوجه خاص على الأجهزة والهيئات التنظيمية المسؤولة عن رسم السياسة في مجال نزع السلاح . كذلك أدرجت معلومات عملية مشتمل عناوين وأرقام هاتف شعب الصحافة .

١٢٧ - ويتناول الجزء الأول المصادر الرسمية للدول النووية الخمس ، وحركة عدم الانحياز ، والتحالفات العسكرية مثل منظمة حلف شمال الأطلسي ومعاودة وارسو والمنظمات الدولية ، بما في ذلك الأمم المتحدة .

١٢٨ - ويبين الجزء الثاني بعض المصادر الثانوية والمواد المرجعية العامة مشتمل السيليوغرافيات ، ومجموعات الوثائق ، والأدلة عن معاهد الأبحاث فضلا عن قائمة بيضعة منشورات متكررة الاستعمال والصدور .

١٢٩ - والجزء الثالث هو قائمة بتقارير الأمم المتحدة التي أعدها الأمين العام بمساعدة الخبراء ، وورقات المعلومات الأساسية التي أعدها الأمانة العامة للأمم المتحدة ، والمنشورات العامة لدائرة شؤون الإعلام بالأمانة العامة .

١٣٠ - وهناك دليل آخر هو " دليل موجز عن الأمم المتحدة والمصادر الأخرى للمعلومات عن نزع السلاح والقضايا المتعلقة به " أعده المعهد ، وهو موجه إلى المنظمات غير الحكومية برجه خاص ، ويجري تعميمه بوصفه مساهمة من المعهد في الحملة العالمية لنزع السلاح التي شنتها الأمم المتحدة .

١٠ - مؤتمر معاهد بحوث نزع السلاح الأوروبية

١٣١ - إن قيام المعهد بمقدّم مؤتمرات إقليمية لمعاهد بحوث نزع السلاح اقترح في المؤتمر الأول لمديري معاهد البحوث الذي عقده المعهد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ في قصر الأمم ، جنيف .

١٣٢ - ويكون المؤتمر الأوروبي أول مؤتمر في سلسلة من المؤتمرات الإقليمية وسيتألف من جزأين يكرس أولهما لتبادل في الآراء والمعلومات عن بحوث نزع السلاح في أوروبا ، وتوسيع نطاق التعاون بين معاهد البحوث وتقوية علاقتها بمنظومة الأمم المتحدة . وسيتألف الجزء الثاني من ندوة عن تدابير تعزيز الثقة والأمن وعن نزع السلاح في أوروبا .

١٣٣ - وقد دعيت معاهد البحوث الرئيسية من الدول الأوروبية وكذلك من أحزاب أخرى من العالم إلى الاشتراك فيه وقبلت الدعوى .

١٣٤ - وكان من المقرر أصلاً أن ينعقد المؤتمر في بوخارست من ٢٧ حزيران / يونيو إلى ١ تموز / يوليو ١٩٨٣ . على أن عدداً من معاهد البحوث الصغيرة ، التي يعمل أعضاؤها أيضاً في التعليم ، رأت من المستحيل الحضور نظراً لالتزاماتها في الجامعات خلال تلك الفترة التي تتزامن مع فترة الامتحانات النهائية واختتام السنة الدراسية . ولذلك اقترحت تأجيله . ولما كان المعهد يود توفير أكبر تمثيل ممكن من غالبية الدول الأوروبية في المؤتمر تقرر تأجيله إلى عام ١٩٨٤ ، على أن يقرر موعد انعقاده فيما بعد .

١٣٥ - وقد أعد المعهد من أجل المؤتمر :

(أ) ورقة للمناقشة تتعلق بالجزء الأول :

(ب) دراسات استقصائية للمواد المنشورة عن القضايا الواجب مناقشتها في

الجزء الثاني .

١٣٦ - ورغبة في المساهمة في تقصير المسافة بين أنشطة الدول البحثية والسياسية ، دعي أيضاً عدد من المسؤولين الحكوميين العالميين بقضايا الأمن ونزع السلاح في أوروبا إلى الحضور .

واو - الاستنتاجات

١٣٧ - حقق المعهد ، أثناء فترة وجوده القصيرة ، إنجازات هامة - وذلك بموارد مالية محدودة للغاية وعدد ضئيل من الموظفين .

١٣٨ - وأثار إنشاء المعهد عدداً من المشاكل والصعوبات العملية والإدارية ، المتأصلة في إقامة أي معهد ، والتي كان لا بد من تذليلها .

١٣٩ - واحتل المعهد مكانه ووطئه داخل الإطار المؤسسي لنزع السلاح في الأمم المتحدة كما أقام اتصالات ونمى علاقات عمل وتعاون عدد كبير من منظمات البحوث والخبراء الأفراد من جميع أنحاء العالم .

١٤٠ - وأدى تنفيذ برنامج المعهد للبحوث النظرية والتطبيقية بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي إلى نتائج ملموسة مثل الورقات والكتب البحثية . كذلك عمل موظفو المعهد في عدد من الأنشطة الأخرى التي يرد وصفها في هذا التقرير .

١٤١ - لاحظت الجمعية العامة ، في قرارها ٩٩ / ٣٧ ك ف ، " مع الارتياح الأنشطة التي قام بها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومنذ انشائه " ، وقررت أن يعمل بوصفه معهداً مستقلاً . وبهذا انتهت المرحلة الأولى من المعهد .

١٤٢ - وأن قرار الجمعية العامة ٩٩ / ٣٧ ك ف والدورة الأولى لمجلس أمناء المعهد ببدء مرحلة جديدة من وجود المعهد .

.../...

١٤٣ - وفي المستقبل ، سيواجه المعهد مهام أعلى مستوى وأعظم وزنا . ويتعين عليه زيادة تنمية وتوطيد أنشطته المحلية ، وتوسيع نطاق جمهوره ، وتمييز ثقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكذلك ، بوجه عام ، أوساط نزع السلاح . وينبغي تزويد المعهد ، لكي يكون قادرا على بلوغ أهدافه بنجاح ، بموارد بشرية وفادية كافية .

الحواشي

- (١) منشورات الأمم المتحدة (رقم المبيع GV.E.82.0.2) .
- (٢) منشورات الأمم المتحدة (رقم المبيع GV.E.82.0.6) .
- (٢) منشورات الأمم المتحدة (رقم المبيع E.82.0.1) . وعُدت طبعة غير محلدة في الولايات المتحدة عن دار Allanheld Osmun & Company, Publishers Incorporated, وفي المملكة المتحدة عن دار Croom Helm Limited وعُدت طبعة المانية عن دار G.H.Becic وتقوم دور النشر في الاتحاد السوفياتي ورومانيا بإعداد طبعات باللغات المحلية . كما يعد المعهد حاليا ترجمة فرنسية .
- (٤) منشورات الأمم المتحدة (رقم المبيع E.76.I.7) .
- (٥) عصبة الأمم ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٩٤ (١٩٢٩) ، رقم ٢١٢٨ ، الصفحة ٦٥ .
